المحاضرة الخامسة:

النحو عند المبرد(ت285هـ) وأصحابه:

المبرّد هو « محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم»،كان عالماً غزير الأدب تميّز بالحفظ الشديد، وحسن الإشارة، وفصاحة اللسان، وبراعة البيان، وملوكية المجالسة، وكرم العشرة ،تزعّم حلقة العلم وهو حدث صغير، يقرأ عليه كتاب سيبويه، وكان يُرى فيها أبو عثمان المازني[1]،ولد المبرّد بالبصرة، أخذ النحو عن الجرمي والمازني وأبي حاتم/ غير أنّ أغلب ما أخذه كان عن المازني، سرعان ما ذاع صيته بالبصرة وانتهت إليه الرياسة،لُقّب بالمبرد« لأنّه لماّ صنّف المازني كتاب الألف واللام سأله عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له المازني: قم فأنت المبرد [أي] المثبت للحق فحرفه الكوفيون وفتَحُو الراء »[2]،تفرّد المبرد بآراء عدّة كلما سنحت له الفرصة، فلم يتقيّد برأي بصري أو كوفي من ذلك منعه تقديم خبر ليس عليها، وقد أجاز ذلك سيبويه والكوفيون جميعاً، وكذلك تجويزه ظهور كان بعد (أمّا) في مثل قولهم:(أمّا أنتَ منطلقاً انطلقت) على أنّ (ما) زائدة لا عوض،كما كان شديد التخطئة لبعض الأساليب لسعة اطّلاعه من ذلك إنكاره وقوع الضمير المتّصل بعد لولا، مثل: لولاي ولولاك وغيرهما، وهو في ذلك يردّ على سيبويه، إذ رأى أنّه هذا لايصلح وهو خطأ إلاّ أنْ تقول: (لولا أنت)؛ أي بالضمير المنفصل كقوله تعالى: ﴿لولا أنتم لكناّ مومنين﴾[سبأ/31]،انتقل إلى بغداد واتصل بالخلفاء والأمراء، كان منافساً شرساً لثعلب الكوفي، جرت بينهما مناظرات حامية الوطيس غير أنّ ثعلباً رثى المبرد بعد موته ،ترك المبرد مصنفات عدّة منها (المقتضب في النحو، وشرح شواهد سيبويه والرد عليه وله كتاب طبقات النحويين البصريين وأخبارهم، وكتاب الكامل) توفي المبرد ببغداد سنة **285هـ**[3].

للمبرد آراء في التعريفات والعوامل، كما عُني بالسماع والقياس والتعليل، فقد عرف الاسم في بداية بابه بقوله: « أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى رجل وفرس وزيد وعمرو، وما أشبه ذلك ،وتعتبر الاسم بواحدة: وكلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم»[4]،أما في العوامل فكان يرى أنّ نصب المستثنى في مثل قولهم:(قام القوم إلاّ زيداً) بإلاّ، وذهب في

---

[1] -طبقات اللغويين والنحويين،ص101

[2] -محمد الطنطاوي،ص68

[3] -ينظر محمد الطنطاوي،ص68، 69

[4] -المبرد،المقتضب، ج1،ص141

رأي آخر إلى أنّ العامل فعل (أستثني)، الذي يفهم من الكلام بينما يرى سيبويه أنّ العامل هو الفعل السابق له المتعدي إليه بواسطة إلاّ[1]،وكان يرى« أنّ العامل في النعت وفي عطف البيان وفي التوكيد هو العامل في متبوع كل منها إذ ينصبّ على تابعه انصباباً»[2].

وكثيراً ما كان يتعقّب سيبويه ويرد عليه، من ذلك ذهابه إلى أنّ الواو التي يجر بعدها المبتدأ المنكر في قول الشاعر:

وليلٍ كموجِ البحر أرخَى سدولَه * عَليّ بأنواعِ الهُمُومِ لِيبتلِي**

هي واو الجر لا واو العطف، بينما يرى سيبويه أنّها واو العطف، والمبتدأ بعدها مجرور برُبَّ المحذوفة لذا سميت بواو ربّ، أما المبرد فاحتجّ بأنَّ الشعراء يفتتحون بها قصائدهم من ذلك قول رؤبة :**وقَاتِمِ الأعمَاقِ خاوِي المخترق**، فهي لا يسبقها شيء يمكن أن تعطف عليه[3]،وكان سيبويه يرى أنّه لا يجوز الجمع بين فاعل نعم وبئس وتمييزه، فلا يقال: (**نعمَ الرجلُ رَجُلاً مُحمَدٌ**)،أمّا المبرد فكان يجوّز ذلك لوروده في كلام العرب كقولهم:

تزودْ مثلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا * فَنِعْمَ الزادُ زادُ أَبيكَ زَاداً**

وقيل إنّ زاداً في البيت إنما هي معمولة لتزودْ في أوّل البيت ،وهي إمّا مفعول مطلق إنْ أريد بها التزود وإمّا مفعول به إنْ أريد بها الشيء الذي يتزوده من أعمال البر[4].

كما ذهب إلى غير ما ذهب إليه سيبويه في إعراب الحال في قولهم:(**جاء ركْضاً**) إذ يجعله سيبويه حالاً مؤولاً بالمشتق؛ فتأويله راكضاً ،وكان المبرد يذهب إلى أنّه مفعول مطلق دال على نوع الفعل دون الحاجة إلى تقدير كما ذهب الأخفش، إذ جعله مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف من صيغته؛ أي جاء يركضُ ركضاً[5].

الزجاج (ت310هـ):

---

[1] -شوقي ضيف،ص125

[2] -نفسه،ص125

[3] -ينظر نفسه،ص125

[4] -ينظر نفسه،ص128

[5] -ينظر نفسه،ص128

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج،لقب بالزجاج لأنّه كان يخرط الزجاج نشأ في بغداد تلقّى العلم عن المبرد وثعلب معاً، لازم عبيد الله بن سليمان وزير المعتضد ملازمة قطعته عن المبرد وأدَّبَ القاسم بن عبيد الله،دخل يوماً دار ثعلب فوجده مع أبي موسى الحامض يذمان المبرد وسيبويه ويونس فاغتاظ الزجاج، فعزم على تخطئة ثعلب فخطّأه في نصف كتابه الفصيح[1]،أصبح الزجاج من جلساء الخلفاء فعاش عيشة راضية، له مصنفات مختلفة منها (كتاب شرح أبيات سيبويه، ومختصر في النحو، وكتاب الاشتقاق، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، وكتاب فعلت وأفعلت، وكتاب معاني القرآن، وكتاب القوافي، وكتاب العروض) توفي سنة 310 للهجرة[2].

للزجاج آراء نحوية كثيرة نحملها هاهنا، فمن ذلك أنّه كان يرى أنّ الفعل المضارع لا يدل على الحال والاستقبال كما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة، بل يدل على الاستقبال فقط؛ لأنّ اللحظة الحالية التي ننطق فيها بكلمة (يكتب) جرد أن ننطق بها تصبح ماضية،وكان لا يمنع عمل **لعلّ وكأنّ** إذا اتّصلت بها ما الزائدة ،كقولنا: (لعلّما محمداً قادمٌ) و(كأنّما محمداً شاعرٌ)، وقد ذهب في العوامل مذاهب مختلفة، من ذلك أيضاً أنّه يجعل العامل في نصب المفعول معه فعلاً مضمراً بعد الواو، ففي قولهم: (استيقظَ وطلوعَ الفجرِ) تقديره (استيقظَ ولابَسَ طُلوعَ الفجرِ)[3]،بينما يذهب جمهور النحاة إلى أنّ العامل فيه الفعل أو معناه بتوسط الواو،وكان الزجاج يظن أنّ الفعل يعمل في المفعول وبينهما الواو غير أنّه نسي أنّ الفعل يعمل في المعطوف وبينهما الواو أيضا في مثل قولهم: (أقبل محمدٌ وعليٌ)[4].

وعُني الزجاج بالتعليل كما عُني بالعامل كتعليله لاشتقاق الفعل من المصدر، حيث نقل تلميذه الزجاجيّ أنّ الزجاج قال: «لو كان المصدر بعد الفعل وكان مأخوذاً من الفعل لوجب أن يكون لكل مصدر فعل، قد أخذ منه لا محيص عن ذلك ولا مهرب منه، فلما رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتة مثل: العبودية والرجولية والبنوّة والأمومة والأموّة وما أشبه ذلك، مما يطول تعداده من المصادر التي لم تؤخذ من الأفعال، ورأينا في كلامها أيضاً مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها نحو الكرامة والعطاء وما أشبه ذلك، علمنا أنّه ليست الأفعال أصولاً للمصادر، إذ كانت المصادر توجد بغير

---

[1] -ينظر طبقات اللغويين والنحويين،ص111،ومحمد الطنطاوي ،ص105

[2] -ينظر شوقي ضيف،ص135

[3] -ينظر نفسه،ص136

[4] -ينظر نفسه،ص136

أفعال، وعلمنا أنّ المصادر هي الأصول، فمنها ما أُخذ منه فعلٌ، ومنها ما لم يؤخذ منه فعل، وهذا بيّن واضح»[1]،وهذا القول من الأدلة البصرية التي ساقها الزجاجي على اشتقاق الفعل من المصدر.

وكان الزجاج يذهب إلى أنّ المثنى في مثل(**الزيدانِ والزيدَين**) مبني لتضمنه معنى الحرف، وهو العاطف؛ لأنّ الأصل فيه (قام زيدٌ و زيدٌ) غير أنهما بُنِيا لنفس العلّة التي بنيت لها الأعداد المركبة مثل خمسةَ عَشرَ، وكان الجمهور يذهب إلى أنّه معربٌ[2] .

ابن السراج(ت316هـ):

هو أبو بكر محمد بن السري السراج من تلاميذ المبرد، قرأ عليه كتاب سيبويه، وانتهت إليه الرئاسة في النحو بعد المبرد والزجاج، وقد كان أديباً وشاعراً، له من الكتب (كتاب الأصول في النحو)، ضمنه مباحث كتاب سيبويه، وأعاد ترتيبها وتبويبها تبويباً حسناً، و(كتاب الجمل) و(كتاب شرح كتاب سيبويه) و(الاشتقاق)[3].

ولابن السراج آراء نحوية كثيرة نقلها الزجاجي و ابن جني، منها أنّه علّل مجيء الماضي في الشرط في قولهم:(إنْ قمتَ قُمتُ) «تحقيقاً للأمر وتثبيتاً له؛ أي أنّ هذا وعد موفى به لا محالة، كما أنّ الماضي واجب ثابت لا محالة»[4]،ويزيد الأمر توضيحاً حينما يبين أنّ الماضي هاهنا جاء بمعنى المضارع للاحتياط للمعنى وكأنّه «جاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأن هذا قد وقع واستقر لا أنّه متوقع مترقب»[5]، كما تفرَّدَ بقضايا نحوية ومسائل اجتهد فيها، من ذلك أنّه كان يرى أنّ (لما) ظرف بمعنى (حين)، تنفي عن الثاني ما وجب للأول، مخالفاً في ذلك النحاة الذين يجعلونها في قولنا: (لما جاءني أكرمته) حرف وجود لوجود، وكان يرى «أنّ الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً أو حالاً أو صفةً لا يتعلقان بمحذوف تقديره استقر أو مستقر، إذ كان يرى أنّها قسم مستقل بنفسه يقابل الجملتين الاسمية والفعلية»[6]،وكان يذهب إلى أنّ (مع) اسم، بدليل حركة آخرها مع تحرّك ما قبلها ويرى

---

[1] -الزجاجي ،الإيضاح في علل النحو ،ص58، 59

[2] -ينظر شوقي ضيف،المدارس النحوية ،ص137

[3] -ينظر نشأة النحو،ص105 والمدارس النحوية الحديثي،ص220

[4] -الخصائص ج ص،وشوقي ضيف،ص141

[5] -الخصائص ج ص، وشوقي ضيف،ص142

[6] -ابن السراج،الأصول ج1،ص25

الزجاج أنها ظرف لأننا نقول: (أنا معكم) بمعنى (أناخلفكم) أي (أنا مستقر خلفكم).[1] ويخالف النحاة في عدّ (ليس) حرفاً لا فعلاً، بحجة أنها لا تتصرف كالأفعال، فلا يأتي منها المضارع والأمر، فهي كعسى[2].

ومما تفرّد به أيضاً قوله إنّ (إمّا) ليست حرف عطف، إذ لا يفارقها حرف العطف وحروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، كما أنّه يبتدأ بها كقوله تعالى: ﴿إمّا أن تعذب وإمّا أن تتخذ فيهم حسناً ﴾**[الكهف/86]**، إذ إنّ موضع (أنْ) في المكانين هو رفع بالابتداء والتقدير: **إمَّا العذاب شأنك وإمّا اتخاذ الحسن**[3] .

وكان ابن السراج يُعنَى بالقياس أيّما عناية، فكان يردّ على من يعْتدُّونَ بالشاذ والنادر، فيقول: «واعلم أنّه ربما شذّ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أنّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدتَ حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول، فاعلم أنّه شاذ، فإنْ كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهباً ونحا نحواً من الوجوه أو استهواه أمر غلطه »[4]،وهو هنا يبيّن أنّ الأصل في القاعدة العلمية أن تطرد، ويحكم على ما خالفها بالشذوذ، ولا يؤخذ بذلك الشاذ كما فعل الكوفيون، ولا يؤول كذلك[5]،كما كان يخالف جمهور النحاة في إعراب القرفصاء في قولهم: (قَعدَ القرفصاءَ) حيث أعربها صفة لموصوف محذوف هو المفعول المطلق على أنّ النحاة يعربونها مفعولاً مطلقاً[6].

السيرافي(ت368هـ):

هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شارح كتاب سيبويه، ولد بفارس، رحل إلى عُمان طلبا للعلم ثم رجع إلى سيراف، سكن بغداد وولي القضاء فيها، تلقى العلم عن ابن السراج ومَبْرَمَان وابن

---

[11] –ابن السراج،الأصول ج1،ص26

[2] –ينظر ابن السراج،ج1،ص27

[3] –ينظر ابن السراج،ج1،ص27، 28

[4] –ابن السراج،ج1،ص56

[5] –ينظر شوقي ضيف ،ص143

[6] –ينظر شوقي ضيف،ص144

دريد، و كان معتزلياً ،نبغ السيرافي في النحو فكان بصري النزعة، ألّفَ كتباً قيّمة ككتاب شرح كتاب سيبويه، وكتاب أخبار النحويين البصريين، توفي ببغداد سنة 368 للهجرة[1].

عُني كثيراً بالفقه الحنفي فكان يدرسه للطلاب، حتّى لُقّب بإمام المسلمين وشيخ الإسلام، كما عني بالنحو يفسر عويصه، ويحلّ مشاكله ومستغلقه، ويعود تمسكه بالمنطق والمباحث الفلسفية لاعتناقه للإعتزال وهو ما جعله يتميّز بقوّة الحجّة، وسلامة البرهان، وكثرة الجدل، الأمر الذي جعله يتغلّب على مناظريه[2] .

واشتهر السيرافي بشرحه لكتاب سيبويه وشواهده، وتوسّع في شرحه أيما توسع، فكان يبين فيه وجوه الإعراب الممكنة، ففي مستهلّ شرحه نجده يقفُ عند عنوان الباب الأول من الكتاب، إذ أعطى لـ(ما) في قول سيبويه: **"هذا باب علم ما الكلم من العربية"** خمسة عشر وجهاً إعرابياً،كما كان شديد الرد على من يعترض على كلام سيبويه كالمازني مثلاً، غير أنّه يرد هو نفسه أحياناً على سيبويه، من ذلك أنّه يرى أنّ(كيف) اسم وليس ظرفاً كما ادعى سيبويه،و كان سيبويه يذهب إلى أنّ جّر لفظ (خربٍ) في قول العرب: (**هذا جحر ضبٍّ خربٍ**) للجوار؛أي مجاورة خرب لضب، بينما ذهب السيرافي إلى أنها «نعت لضب حذفت بقيته، إذ أصل العبارة هذا جحر ضب خرب الجحر منه، ثم حذف الضمير في (منه) للعلم به، وحول الإسناد إلى ضمير الضب وخفض الجحر»[3] ،كقولهم: (مررت برجلٍ حسنِ الوجه) في الإضافة، وأصل ذلك: (مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ منه)، ثم جيء بضمير الجحر ثم استتر الضمير[4].

وكان يرى أنّ (كان) في قولهم: (**ما كانَ أحسَنَ زيداً**) تامة وليست زائدة، وفاعلها هو المصدر الدال عليه؛ أي كان الكون[5]،كما كان شديد الولع بالتخريجات الإعرابية كتفسيره لقوله: (والمقيمين)في قوله تعالى: ﴿**لكن الراسخون في العلم منهم والمومنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والموتون الزكاة**﴾**[النساء/]**على أنها مجرورة بالعطف على (ما) في قوله (يؤمنون بما

---

[1] -ينظر الزبيدي ،طبقات اللغويين والنحويينً119،و محمد الطنطاوي،نشأة النحو ،ص119، 120

[2] -ينظر شوقي ضيف،المدارس،ص15

[3] - ينظر شوقي ضيف،ص 148

[4] -ينظر شوقي ضيف،ص148

[5] -ينظر شوقي ضيف 148

أنزل إليك)، أماّ الخليل فعلى أنها منصوبة على المدح، بتقدير (واذكر المقيمين الصلاة)،ويبدو أنّ تخريج السيرافي بعيد نسبياً[1]،وقد دأب السيرافي على إعطاء التخريجات الطريفة والمتكلفة والبعيدة أحيانا، وذلك راجع لكثرة تخريجاته للوجوه الإعرابية[2] .

ومهما يكن من أمر فإنّ المدرسة البصرية استوت على عودها تقريباً في زمن السيرافي، ووصلت إلى غايتها « من تأصيل القواعد ومدّ الفروع المتشابكة»[3].

[1] -ينظر شوقي ضيف،ص149

[2] ينظر نفسه،ص149، 150

[3] -ينظر نفسه،ص150

المحاضرة السادسة:

1-2 خصائص المدرسة البصرية ومنهجها:

يمكن أن نجمل أهمّ خصائص المدرسة البصرية فيما يلي:

1-الاعتماد على السماع بالنزول إلى البوادي، ومشافهة الأعراب، وجمع المادة وتصنيفها إلى فصيح وأفصح، وما اطرد من الفصيح جعلوه أصلاً يقاس عليه،وثبتت تلك الأقيسة، وسموا القليل الوارد في لغات العرب مسموعاً، وإنْ قارب أقيستهم جعلوه جائزاً ولا يصح القياس عليه، أمّا ما خالف الفصيح ممّا سمع« من لغات العرب الذين لم يعدوا ظواهر لغتهم ممّا يصحّ القياس عليها لمخالفتها الظواهر في اللغات الأخرى»[1]،فأطلقوا عليه لغة، وإن كان في الشعر أو النثر وقَلّ فيسمى المسموع النادر أو القليل، أمّا إنْ كان ظاهرة مفردة في شعر أو نثر فهو الشاذ، فإنْ كان في شعر وأجازوه أطلقوا عليه الضرورة،وما لم يقبلوه سموه شاذاً، ولم يقيسوا على المفرد الشاذ[2] .

2- الاعتداد بالقياس وجعله أصلاً من أصول الدرس النحوي، واحترموا تلك الأصول إذ كانوا لا يثقون في كلّ مسموع لا ينتظمه الأصل، لذا ينصرفون إلى التأويل والتقدير وإلاّ وصفوه بالشذوذ ولا يقاس عليه غيره،وأمّا إن لم تصح روايته ردوه[3]،وكان من نتائج ذلك وصف بعض القراءات بالشذوذ كما في قوله تعالى:﴿**إنَّ هذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾بالألف، فقد رفضوها لأنّها تخالف الأصول[4].

3-وأمّا موقفهم من القراءات القرآنية فقد سبقت الإشارة إلى أنّهم يصفون بعض القراءات التي خالفت أصولهم بالشذوذ، أو بعدّها لغات للعرب، «لم يَبْنِ البصريون عليها أقيستهم لضعفها وقلتها»[5]،لذا فإنّهم نوا متشددين في قبول تلك القراءات كما تروي بعض الدراسات التي بالغت إلى حدّ اتهام البصريين بأنّهم خطئوا القراء، بل رموهم بالجهل بالعربية.

---

[1] -شوقي ضيف ،ص75، 76

[2] -ينظر المرجع نفسه،ص76

[3] -ينظر الدرس النحوي في بغداد،ص58

[4] -ينظر المرجع نفسه،ص58، 59

[5] -المدارس النحوية الحديثي،ص77

وتذكر إحدى الدراسات المنصفة أنّ ليس في كتاب سيبويه ما يدلّ على أنّ البصريين خطئوا القراء بل على العكس من ذلك فقد أُثبتَ«أنّ أوّل تخطئة وطعن وجه إلى هذه القراءات كان صادراً عن الكسائي»والفراء[1].

4-أمّا موقفهم من الأحاديث فكان رفضهم الاستشهاد بها لأنّها رويت بالمعنى، وأنّ رواتها وحملتها كانوا غير عرب، فلم يُؤمَنْ منهم اللحن والخطأ[2] .

[1] - خديجة الحديثي،ص77

[2] - ينظر الدرس النحوي في بغداد،ص59